حزمة جديدة من العقوبات ضد روسيا.. واستمرار النزاع حول نورد ستريم 2

موسكو تهدد بالتصعيد وكييف تتلقى مزيداً من الدعم

القوات الروسية في أوكرانيا

قصف روسي لمدينة خاركيف

دبابات روسية في أوكرانيا

«وكالات» : تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، رداً على غزوها لأوكرانيا في فبراير الماضي، في حين يشتد النزاع مع ألمانيا وكندا حول خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2، فضلاً عن تعثر المفاوضات لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية الروسية مقابل الإفراج عن الحبوب الأوكرانية العالقة.

وفي حديث لشبكة «أر تي» الروسية، أوضح وزير الخارجية سيرغي لافروف أن روسيا تعتزم السيطرة على مزيد من الأراضي الأوكرانية، لأن توصيل أسلحة غربية طويلة المدى لكييف أدى لتغيير جغرافية المعركة.

وقال إن «العملية سوف تستمر، وسوف تكون نحو هدف وبضغط»، مشيراً إلى أنه بما أن أوكرانيا لديها الآن أسلحة من الغرب تمكنها من الضرب على مسافة تصل إلى 300 كيلومتر، فإنه من الضروري دفعها بعيداً للخلف للحد من المخاطر على القوات الروسية.

وحول أهداف العملية العسكرية في أوكرانيا، قال لافروف في مقابلة مع وكالة الأنباء الروسية الرسمية «ريا نوفوستي» إن «مهام موسكو العسكرية في أوكرانيا تجاوزت منطقة دونباس الشرقية في أوضح اعتراف حتى الآن بأن أهداف الحرب اتسعت في الأشهر الخمسة الماضية».

وتابع «الجغرافية مختلفة الآن»، مضيفاً أن «روسيا لم تعد تركز فقط على منطقة دونباس أو منطقتي خيرسون و زابارجيا بجنوب أوكرانيا، ولكن أيضاً على سلسلة من الأراضي الأخرى»، مشيراً إلى أراض خارج الجمهوريتين سيطرت عليها روسيا سواء كلياً أو جزئياً.

وبعد دحر محاولة أولية للسيطرة على العاصمة كييف، قالت وزارة الدفاع الروسية في 25 مارس الماضي، إن المرحلة الأولى من العملية الخاصة اكتملت وإنها ستركز الآن على «تحقيق الهدف الرئيسي وهو تحرير دونباس».

وبعد أربعة أشهر تقريباً، استولت روسيا على لوجانسك، وهي واحدة من منطقتين تشكلان دونباس، لكنها ما زالت بعيدة عن الاستيلاء على كامل المنطقة الأخرى وهي دونيتسك، لكن قواتها استولت بالفعل على مناطق خارج دونباس، خاصة في منطقتي زابوريجيا وخيرسون الجنوبيتين، وتواصل توجيه ضربات صاروخية على مدن في أنحاء أوكرانيا.

كما تبنت لجنة الممثلين الدائمين في المجلس الأوروبي حزمة عقوبات جديدة ضد روسيا، هي السابعة منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وتشمل حظراً على استيراد الذهب من روسيا.

وقال مصدر مطلع لرويترز إن دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي اجتمعوا في بروكسل الأربعاء ووافقوا على جولة جديدة من العقوبات ضد روسيا لغزوها أوكرانيا، وأضاف المصدر الدبلوماسي الذي شارك في المناقشات وتحدث بشرط عدم الكشف عن هويته أنه «من المقرر أن تستهدف العقوبات الجديدة الذهب الروسي وكذلك المزيد من الأفراد والكيانات وأن تدخل حيز التنفيذ بعد الانتهاء من الإجراءات الرسمية قريباً».

وبدوره، قال مندوب ليتوانيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي أرنولداس برانكيفيتشيوس، في تغريدة عبر تويتر، «حزمة العقوبات السابعة / تبنينا في لجنة الممثلين الدائمين في الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات جديدة ضد روسيا، تشمل حظراً على استيراد الذهب، وقيوداً جديدة على الصادرات، وتجميد أصول مصرف سبيربنك، وتدابير بحق أكثر من 50 فرداً وكياناً بينهم سياسيون وقادة عسكريون، وأثرياء وإعلاميون».

وفي سياق آخر، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأنه شدد لدى الأمم المتحدة على ضرورة الحصول على اتفاق لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية الروسية المتأثرة بالعقوبات الغربية مقابل الإفراج عن الحبوب الأوكرانية العالقة.

وقال في مقابلة أجرتها معه وكالة «ريا نوفوستي» «بعثنا بالأمس رسالة إلى الأمين العام (للأمم المتحدة) قلنا فيها ها هي المبادرة بأيديكم، فلتتخذ قرارا يهم الأوكرانيين وآخر يهم الروس»، وأكد بأن أوكرانيا رفضت طرح مسألة الحبوب الروسية خلال المفاوضات التي عقدت الأسبوع الماضي في اسطنبول برعاية الأمم المتحدة وتركيا.

وأضاف «اتفقنا على المبادئ الأساسية لتصدير الحبوب الأوكرانية، لكن عندما طلب وفدنا إضافة قسم ثان (يتعلق بالحبوب التي تنتجها روسيا)، رفض الأوكرانيون الأمر بشكل قاطع، والتزم وفد الأمم المتحدة بالصمت بشكل معيب».

وخلال زيارته إلى طهران أمس الثلاثاء، طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برفع القيود الغربية على الحبوب الروسية للسماح بإبرام اتفاق بشأن الصادرات الأوكرانية، وعلقت منتجات أوكرانيا الزراعية التي تعد غاية في الأهمية في موانئ البلاد منذ الهجوم الروسي نتيجة القتال، ما عزز المخاوف من أزمة غذاء عالمية، وتتأثر صادرات الحبوب والأسمدة الروسية بالعقوبات الغربية التي تؤثر على القضايا اللوجستية وسلاسل التمويل الروسية.

وتتقدم المفاوضات لفتح ممرات بحرية آمنة لإخراج 20 مليون طن من الحبوب التي لا تزال عالقة في أوكرانيا بالإضافة إلى المحاصيل الوشيكة، لكن حتى لو تم التوصل إلى اتفاق، لن ترتاح البلدان المستوردة على الفور.

ومنذ مطلع يونيو الماضي، نشطت المفاوضات وقامت تركيا بوساطة بين روسيا وأوكرانيا القوتين الزراعتين الرئيسيتين اللتين تشكلان 30 في المئة من تجارة القمح العالمية، وهذه المفاوضات حاسمة، لأن أي بلد لم يتمكن من سد نقص الحبوب الأوكرانية (25 مليون طن) في السوق حيث كانت أسعار المواد الخام الزراعية مرتفعة جداً حتى قبل بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير الماضي، على وجه الخصوص بسبب الانتعاش بعد كوفيد.

وسيتعين على أي اتفاق أن يضع إطاراً لمراحل أساسية مختلفة: الأولى ستكون إزالة الألغام من الموانئ التي يقوم بها الأوكرانيون و/أو الأمم المتحدة، ثم تحميل السفن، والذي يمكن أن يتم تحت غطاء الأمم المتحدة، وأخيرًا تفتيش الشحنات ومرافقة السفن التي تطلبها روسيا، إذ تريد أن تكون قادرة على التحقق من أن هذه التجارة لا تحتوي على أسلحة، وفق إدوار دو سان دوني، الوسيط لدى بلانتورو وشركائه.

وهناك عدة نقاط لا تزال موضع نقاش كبير: إذا حصلت موسكو على إمكانية مراقبة السفن – وبالتالي إمكانية الاحتجاز – فأين ستتم هذه المراقبة: في المياه الأوكرانية أو الدولية؟، وما هي السفن التي سيُصرح لها بنقل الشحنات، ومع أطقم من أي جنسيات؟، ويشير الوسيط إلى أن «الروس لا يريدون أوكرانيين والعكس صحيح».

ومن جهته، اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كندا بتأخير إعادة توربين لخط أنابيب نورد ستريم، قائلاً إن أوتاوا تتطلع إلى دخول السوق الأوروبية.

وخفضت شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم كمية النفط التي ترسلها إلى ألمانيا عبر نورد ستريم 1 بنحو 60% في الأسابيع الأخيرة، وألقت في ذلك باللوم على عدم تسلمها توربين غاز شركة سيمنز الذي أرسل للصيانة إلى كندا.

وأفادت تقارير أن التوربين في طريقه إلى روسيا، حيث يفترض أن تكتمل غد الخميس أعمال الصيانة الروتينية التي أدت إلى وقف تسليم الغاز تماماً عبر نورد ستريم، وتقول موسكو إن التوربين ضروري لتشغيل الخط الذي ينقل الغاز إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق.

وقال بوتين في اجتماع عرض على شاشات التلفزيون في موسكو إن «ماكينة واحدة بحاجة إلى إصلاح مخطط له مسبقاً، ولم تتم إعادتها من كندا بسبب فرض عقوبات على شركة غازبروم، على الرغم من أنها قطعة عائدة لشركة سيمنز»، وأضاف «سأخبركم لماذا فعلت كندا ذلك: لأنها تنتج النفط والغاز هي نفسها وتخطط لدخول السوق الأوروبية».

وأما ألمانيا، فقالت إن «روسيا تستخدم غياب التوربين ذريعة للحد من كميات الغاز»، وقالت متحدثة باسم وزارة الاقتصاد الألمانية للصحافيين رداً على سؤال «أود أن أؤكد أنه، وفقاً لمعلوماتنا، هذه ذريعة يستخدمها الجانب الروسي».

وعارضت رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين مناشدة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للحكومة الألمانية بإعادة النظر في قرار بالتخلي عن خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2.

وقالت في مؤتمر صحفي في بروكسل، في معرض إطلاق خطة إمدادات غاز طارئة «أريد أن أكون واضحة للغاية: نورد ستريم 2 ليس مجازاً وليس في مرحلة التشغيل على الإطلاق»، وأضافت «أنه لا يوجد حجة لعدم توصيل الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 الآن، بعد إعادة التوربين الخاص بشركة سيمنس إنرجي من كندا بعد الانتهاء من أعمال صيانة».

واتهمت رئيسة المفوضية الأوروبية روسيا باستخدام الغاز «سلاحاً» ضد الاتحاد الأوروبي بخفضها الإمدادات بشكل جذري، داعية الدول السبع والعشرين الأعضاء إلى الاستعداد لتوقف كامل، وتنص خطة عرضتها المفوضية الأوروبية وستناقشها الدول الأعضاء على ضرورة أن تبذل كل دولة «كل الجهود الممكنة» لخفض استهلاكها الوطني للغاز بما لا يقل عن 15 في المئة بمعدل وسطي بين أغسطس 2022 ومارس 2023، مقارنة بالمعدل المسجل في السنوات الخمس الأخيرة خلال الفترة نفسها.

وأضافت فون دير لايين عند تقديمها الخطة لخفض استهلاك الغاز في دول الاتحاد «روسيا تمارس ابتزازاً وتستخدم الغاز سلاحاً، وفي حال حصول انقطاع كبير لا بل كامل في امدادات الغاز (الروسية) يجب أن تكون أوروبا مستعدة».

من جهة أخرى قال حاكم منطقة خاركيف إن شخصين قتلا وأصيب 19 آخرون في قصف روسي على مدينة خاركيف بشرق أوكرانيا أمس الخميس.

وقال الحاكم أوليه سينيهوبوف إن أربعة مصابين في حالة خطيرة.

وتنفي روسيا، التي غزت أوكرانيا يوم 24 فبراير فيما وصفته بأنها عملية عسكرية خاصة، استهداف المدنيين عمداً لكن هجماتها دمرت بلدات ومدناً أوكرانية.

من جانب آخر قال رئيس الاستخبارات الأمريكية المركزية ويليام بيرنز إن نحو 15 ألف جندي قتلوا بالفعل من الجانب الروسي منذ أن قامت موسكو بغزو أوكرانيا.

وأضاف خلال مؤتمر أمني في مدينة آسبن الأمريكية أنه يعتقد أن ثلاثة أضعاف هذا العدد أصيبوا منذ بدء الحرب في 24 فبراير الماضي.

وأوضح مساء الأربعاء «الأوكرانيون تكبدوا خسائر أيضاً، ولكن ربما أقل من ذلك».

ويشار إلى أن روسيا لم تكشف عن أي إحصاءات حالية بشأن الخسائر البشرية في جانبها.

وقال بيرنز إن حشد القوات الروسية في منطقة دونباس، التي تشمل لوهانسك ودونيتسك، يشير على الأقل حالياً، أن الجيش الروسي تعلم من أخطائه في بداية الحرب.

وكانت روسيا قد حاولت في بداية الغزو الاستيلاء على العاصمة الأوكرانية كييف، ولكن بدون نجاح.

وأوضح أنه في بعض الأحيان، تقوم القوات الروسية بالتراجع لوضعية أكثر راحة، مستخدمة تقدمها وقوة الاسلحة طويلة المدى لتدمير أهداف أوكرانية بكفاءة.

وأشار إلى أنه بذلك تعوض موسكو عن الضعف الذي مازالت تعاني منه في صفوفها العسكرية.

من جانب آخر أعلنت روسيا توسيع عملياتها العسكرية في أوكرانيا بعد انكفائها في شرق البلاد، في رد جديد من موسكو على توسيع الدعم الغربي العسكري لكييف، وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تصريحات صحافية الأربعاء، «لقد تغيرت المهام الجغرافية للعملية العسكرية الروسية الخاصة لحماية دونباس، ولم تعد تقتصر على دونيتسك ولوغانسك فحسب».

وأكد لافروف في كلمة لوكالة «نوفوستي» ، إن العمليات العسكرية امتدت لتشمل منطقتي خيرسون وزابوريجيا (في الجنوب) وسلسلة من الأراضي الأخرى، مشيرا إلى أن العملية العسكرية في أوكرانيا متواصلة بثبات.

أوكرانيون يتفقدون آثار القصف الروسي على منزلهم

اطلاق صواريخ روسية على اوكرانيا